ISSN: 2507-7201 EISSN: 2602-6899 NDL: 787-2016
SJP: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/208

واقع الاحتراف الرياضي في ظل التشريعات الرياضية الجزائرية الحديثة دراسة ميدانية بالهيئات الرياضية الجزائرية

The reality of sports professionalism in the light of modern Algerian sports legislation A field study in Algerian sports bodies

ناصري عبد القادر [1]*

[1] جامعة الجزائر 3 ، naceri.abdelkader@univ-alger3.dz-

تاريخ الإرسال: 2022/-12-/-24-	تاريخ القبول: 2023/06/04	تاريخ النشر: 2023/06/06

الملخص: شهدت الجزائر دخول عالم الاحتراف الرياضي الذي عرفته بطولتنا المحلية لأول مرة منذ الاستقلال سنة 2004 بموجب الأمر رقم 10/04، إلا أن الأندية الجزائرية واجهت صعوبات وتحديات في الآونة الأخيرة وعرفت تفاقما كبيرا في نسبة الإخفاقات، وفي سنة 2010 اعتمدت الاتحادية الجزائرية لكرة القدم الدخول الفعلي للاحتراف الرياضي وفق مجموعة من الإجراءات واللوائح والقوانين المنظمة لها، ومنها تحويل الأندية إلى شركات رياضية ذات أسهم (SSPA) إلى جانب دفتر الشروط ودفاتر الأعباء طبقا للمرسوم التنفيذي 264/06 وتكريس لذلك جاء قانون 05/13 الصادر بتاريخ 23جويلية 2013 المتعلق بتنظيم الأنشطة البدنّة والرّياضّية وتطوّيرها اعتمد هذا القانون على الاحتراف كنظام لتطوّر الممارسة الرّياضّية شجع هذا القانون اللجوء إلى التحكّم (محكمة التحكّم) كطرّف بدّيل لحل النزاعات الرّياضّية على المستوى الوطنيً، دون إقصاء الهيئات الدولّية لحل النزاعات وفقا للعلاقات الرّياضّية الدولّية.

الكلمات المفتاحية: الاحتراف الرياضي، التشريعات الرياضية، البعد الاقتصادي

Abstract:
Algeria witnessed the entry into the world of sports professionalism, which our local championship knew for the first time since independence in 2004 under Order No. 04/10, but the Algerian clubs have faced difficulties and challenges recently and experienced a significant exacerbation in the percentage of failures, and in the year 2010. The Algerian Football Federation approved the actual entry for sports professionalism in accordance .with a set of procedures, regulations and laws regulating them, including. The conversion of clubs into sports companies. With shares (SSPA) along with a book of conditions and books of burdens in accordance. With Executive Decree 06/264 and a dedication to that came Law 05/13 05 issued .on July 23, 2013 related to the regulation of physical activities. This law relied on professionalism as a system for the development of sports practice .This law encouraged resorting to arbitration (the Court of Arbitration) as an alternative party to resolve sports disputes at the national level, without excluding international bodies to resolve disputes in accordance with international sports relations..

Key words: sports professionalism, sports législations, économico dimensio

* المؤلف المرسل.

1-مقدمة ومشكلة البحث:

يعتبر الاحتراف الرياضي هو تلك اللائحة الوطنية او الدولية التي يمارس من خلالها شخص نشاط رياضيا معنويا ليعود عليه بفائدة خاصة، وتكون تلك الفائدة مادية في أغلب الحالات، ويرتبط الاحتراف دائما بالثراء، والاحتراف يعني في أبسط صورة أن يقوم الفرد بالعمل لاعبا أو العمل بطلا أو العمل مدربا أو مساعد للمدرب، ويكون له دخل من هذا العمل وفق عقود أو شروط يتم الاتفاق عليها مسبقا أي الاتجار والتعيش من ممارسة الرياضة **(بن صاري ، 2005، ص05)**

وكانت الانطلاقة الفعلية في الموسم الرياضي 2011/2010 بتاريخ 29 سبتمبر 2010، وحملت التسمية الجديدة لهذه المنافسة البطولة الاحترافية للأقسام الوطنية من أجل رفع مستوى الرياضة بصفة عامة ورياضة كرة القدم بصفة خاصة، حيث يعتمد في تطبيقه على عدة ميكانيزمات وآليات وقواعد **(بلخير،2020، ص 7).**

ولكي يتحقق الاحتراف الرياضي يجب أن يتصف النشاط الرياضي بالانتظام و الاستمرار وأن يكون النشاط الرياضي المتخصص هو مصدر الرزق الرئيسي للاعب، بل يستلزم فوق ذلك أن يكون هناك عقد احتراف مبرم بين اللاعب و النادي، وهذا ما تنص عليه دائما لوائح الاحتراف، فللاعب كرة القدم المحترف لا يستطيع المشاركة في المباريات أو المسابقات الرسمية التي ينظمها الاتحاد الرياضي لكرة القدم، إلا إذا كان مرخصا له بذلك من الاتحاد الرياضي، و للحصول على هذا الترخيص يستلزم أن يكون اللاعب مقيد كلاعب محترف في أحد الأندية المرخصة بممارسة الاحتراف، و هذه الأخيرة لا تسمح بقيد اللاعب في قائمة اللاعبين المحترفين، إلا إذا كان اللاعب قد أبرم معها عقد احتراف (**كريم، 2008، صفحة 45**).

كما أن الاحتراف الرياضي يعمل على تحقيق العائد المادي والربح للمساهمة في مجالات الارتقاء والنهوض بالرياضة وتبادل المنفعة بين المستثمر وبين المستفيد (اللاعب، الإداري، المدرب) وهذا ما نجده خلال عملية التسويق الرياضي وأهميته في الارتقاء بمستوى الأنشطة الرياضية ومجالات التربية البدنية والرياضية (رياضة، تعليم، تدريب، إدارة، ترويج رياضي) وجذب اهتمام الجمهور نحو المؤسسة الرياضية.

كما أصبح الاحتراف الرياضي يقصد به الاستثمار في مجال الرياضة بجعل اللاعب أو المدرب أو الحكم كعامل يتلقى أجرة مقابل التزاماته بتحقيق نتيجة من طرف النادي الذي يكون مسؤول عن حقوق الرياضيين وتوفير كافة الخدمات، لهذا أظهرت في الوقت الحالي عدة متغيرات مرتبطة بظاهرة الاحتراف منها الاستثمار بهدف زيادة رأسمال عن طريق توظيفه مما يتيح تبادل المنفعة بين المستثمرين لاستثمار أموالهم وبين المؤسسات الرياضية المختلفة لاستثمار إمكاناتهم المادية والبشرية اللازمة للأنشطة الرياضية سواء كان لاعب، إداري، جمهور الذي يعمل على تغيير البناء الاقتصادي الوطني وتحقيق العائد والربح المادي مع ضمان استمرارية الحصول على الدخل والعمل على زيادته وتنميته باستمرار إلى جانب المحافظة على قيمة الأصول أو الرأسمال الأصلي للمستثمر في المشروع مع ضمان السيولة النقدية اللازمة لتغطية العمل والإنتاج (**الربعي و محمد جواد الضائع، 2018، صفحة 409**) ل وكذا حالة الطوارئ والاعتماد على القرار الاستثماري على خطوات المنهج العلمي المبني على الخيارات أو القروض الاستثمارية وتوافر الخبرة أو التأهيل لتحقيق مبدأ الملائمة والتنوع مع مراعاة التدفقات النقدية المتوقعة من الاستثمار على أن تكون مؤكدة من حيث القيمة والتوقيت الزمني.

وهذه الأهداف تعبر عن طموحات النادي واللاعب كمحترف في النادي، وهو مطالب بتحقيق نتيجة، هذا ما يولد لديه ضغط نتيجة خوفه من الفشل، وبهذا أصبحت الرياضة الاحترافية بصمة واضحة على وسائل الإعلام والبطل الرياضي أصبح رمزا للانتصار ونموذج للنجاح الاجتماعي مما جعل المؤسسة

الاقتصادية والرأسمالية تتجه نحو استغلال صورة الرياضي ومكتسباته على المستوى العالمي، إذ لم تكتف بتوظيف أبطال بارزين بسمعتهم فقط، وإنما لقناعتهم بأنها أحد الأسباب الفاعلة لتحقيق النجاح.

والاحتراف هو الخروج من نظام الهواية إلى نظام أكثر تطور (المنافسة) يساير تطورات العصر والدول المتقدمة في اللعبة.

لهذا وجب تحويل الأندية إلى شركات منتجة و ليس فقط مستهلكة، ومحاولة تسويق المنتوج بالكروي على أعلى نطاق، وتعيين لجنة لمراقبة تسيير الأندية وإلزامية إبرام عقود مع اللاعبين، وتوظيف الشخص المناسب في المكان المناسب من خلال الاستعانة بذوي الخبرة من اللاعبين القدامى، والتعامل بصرامة فيما يخص المنتخبات الوطنية، والإسراع في إنجاز كل المشاريع التي من شأنها النهوض بمختلف الأنشطة الرياضية كإنشاء مشروع الإدارة المحترفة في الأندية الرياضية القائم على التخصص الدقيق وإدارة العمل في الأندية بشكل احترافي، ويقوم هذا المشروع على إنشاء وإدارة الاحتراف في كل ناد تضم القسم القانوني و قسم الدراسات وتطوير قسم العلاقات العامة والجمهور وقسم التمويل والاستثمار.

لم يعد قانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة ولوائح الهيئات التشريعية تتناسب مع المفاهيم والمتغيرات في الرياضة، فقد تغير الفكر الرياضي من الهواية إلى الاحتراف، فلم تعد القيود القانونية ولوائحها التي تفرض الجهة الإدارية على الهيئات الرياضية من لجنة أولمبية واتحادات وأندية تتماشى مع متطلبات العصر الحديث، ولا تواكب التحولات العالمية في الرياضة، والتي فرضت نفسها في ظل تواجد الاحتراف ولا يمكن إخفائها ومنها (اقتصاديات الرياضة، التمويل والتسويق والاستثمار والرعاية و الخصخصة والعولمة الرياضية وصناعة الرياضة انطلاقا من هذه الخلفية النظرية يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل يمكن الإقرار بأن الاحتراف الرياضي هو نتيجة تغيير في القوانين التشريعية الرياضية الجزائرية وفي السياسة الاقتصادية الرياضية وما مدى انعكاساته على تحسين مستوى رياضة كرة القدم الجزائرية؟

انطلاقا مما سبق يمكن حصر مشكلة البحث في مدى أهمية الاحتراف الرياضي الجزائري وانعكاساته الإيجابية على الارتقاء بمستوى كرة القدم الجزائرية من خلال الأنظمة والتشريعات الرياضية والأبعاد الاقتصادية الرياضية، لهذا سنحاول دراسة هذه الظاهرة من خلال الإجابة على التساؤلات التي سوف يتم طرحها كالتالي:

1- هل تطبيق اللوائح التشريعية والتنظيمية الدولية هو تكريس نظام الاحتراف الرياضي لدى المؤسسات الرياضية الجزائرية؟

2- هل عقود الاحتراف الرياضي هي جوهر عملية تطبيق نظام الاحتراف الرياضي الجزائري؟

3- هل تعتمد سياسة الاحتراف الرياضي على النموذج التطبيقي للاقتصاديات الرياضية في المنظومة الرياضية الجزائرية؟

فرضيات البحث:

الفرضية العامة للبحث:

لإنجاح نظام الاحتراف الرياضي لابد من تغيير في السياسة التشريعية والتنظيمية التي تضبط الاحتراف مما ينعكس بالإيجاب على تحسين مستوى رياضة كرة القدم الجزائرية.

الفرضيات الجزئية:

الفرضية الجزئية الأولى: ضرورة تطبيق اللوائح التشريعية والتنظيمية الدولية هو تكريس نظام الاحتراف الرياضي لدى المؤسسة الرياضية الجزائرية.

الفرضية الجزئية الثانية: إن عقود الاحتراف الرياضي تعتبر جوهر عملية تطبيق نظام الاحتراف الرياضي في رياضة كرة القدم الجزائرية.

الفرضية الجزئية الثالثة: لظاهرة الاحتراف الرياضي لها بعد اقتصادي بحت بإلزامية تكريسها في المنظومة الرياضية الجزائرية.

الدراسات السابقة والمشابهة:

1-الدراسات الأجنبية :

دراسة جيرالد سيمون: فرنسا سنة 2003، بعنوان "العقود الرياضية مثال كرة القدم الاحترافية"، دار محور الدراسة حول ظهور روابط عقدية فريدة من نوعها في علاقات العمل جاءت كنتيجة حتمية لتطبيق نظام الاحتراف في عالم الرياضة وكرة القدم خاصة، ومنها عقد انتقال لاعب كرة القدم، عقد الصورة، وبصورة أدق أشار إلى تصادم هذه الممارسات العقدية كالقواعد القانونية وخاصة تلك المتعلقة بالأحكام التي تنظم علاقات العمل، وما هذه الدراسة إلا خلاصة لتوصيات ملتقى دولي نظمه مختبر القانون الرياضي لجامعة بورجون بفرنسا في نوفمبر 2002.

2-الدراسات العربية :

دراسة الدكتور عبد الحميد عثمان الحفني (سنة 2007): قدم دراسة حول "عقد احتراف لاعب كرة القدم " مصر العربية. تناول عقود الاحتراف للاعبي كرة القدم، حيث تطرق غلى مفهومه، طبيعته ونظامه القانوني، باعتماده على دراسة مقارنة لمختلف لوائح الاحتراف في بعض الدول العربية. وكانت نتيجة الدراسة كالتالي:

إن الاحتراف ما زال غامضا في بعض الدول العربية، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم وجود للوائح تنظم عملية الاحتراف تقوم بتقديم مفهوم دقيق للاعب المحترف، وتبين فيها الحماية القانونية والاجتماعية له.

حتى يكون لاعب كرة القدم لاعبا محترفا لابد أن تتوفر فيه الشروط التالية:

_أن يمارس لعبة كرة القدم بصفة منتظمة ومستمرة.

_أن يتخذ من هذه اللعبة مهنة يعتمد عليها كمصدر رزق رئيسي.

_أن يبرم عقد الاحتراف مع النادي الرياضي لتنظيم العلاقة بينهما، يحث يتعهد اللاعب بممارسة اللعبة على غرار لقاء أجر معين يحصل عليه من هذا النادي.

عقد الاحتراف الذي يبرمه اللاعب مع النادي لا يخرج عن كونه عقد ما يخضع لأحكام عقد العمل، فهو عقد يتعهد بمقتضاه اللاعب أن يمارس لعبة تحت إشراف وتوجيه النادي مقابل لقاء مبالغ مالية ومكافآت.

لا بد من توافر عنصر التبعية الذي يقع على عاتقه التزامات عديدة على اللاعب، حيث يلتزم بالمواعيد التي يضعها النادي كالتدريب والمباريات وكذا الخطوط الفنية التي يضعها المدرب، وكذا تبعية اللاعب للنادي الرياضي من خلال حقوقه اتجاه المجهودات المبذولة.

كما أن العقود التي تبرم بين اللاعب والنادي هي عقود موسمية بالنسبة للدول العربية، غير أن المشرع الفرنسي الرياضي حدد هذه العقود بمدة أربع مواسم في المادة 03 من لائحة الاحتراف الفرنسي.

إن عقد عمل المحترف الرياضي يتميز ببعض الخصوصيات كالتالي:

من الناحية الشكلية: حتى يصبح هذا العقد يتمتع بالشرعية القانونية، يشترط المصادقة عليه من طرف الاتحادية الرياضية.

من الناحية النموذجية: وضع نموذج لصيغة عقد الاحتراف.

في حالة انقضاء العقد لابد بأحد الإرادتين (اللاعب أو النادي)، وفي حالة نشوب نزاع نلجأ إلى القضاء أو إلى لجنة خاصة تابعة للاتحادية.

كما تناول ظاهرة انتقال اللاعبين بعد انقضاء العلاقة التعاقدية بين اللاعب والنادي التي تخضع إلى الشروط وقيود للائحة، كالتزام النادي الذي سينتقل إليه اللاعب بدفع مقابل الانتقال.

3-الدراسات الوطنية:

دراسة يعقوبي أدما (سنة 2005): "رسالة ماجستير، قسم التربية البدنية والرياضية، جامعة الجزائر":

هي دراسة تشخيصية لوضعية الاحتراف بالجزائر – حالة كرة القدم – حيث اهتمت الباحثة بالشروط المالية والهيكلية والمنشآت التنظيمية التي تعيشها أندية كرة القدم الجزائرية للقسم الممتاز وعلاقتها بالأحكام التي نص عليها دفتر الشروط المتعلق بالاحترافية وتشخيص مدى توافق الظروف الحقيقية التي تعيشها هذه الأندية مع شروط الحد الأدنى المنصوص عليها في دفتر الشروط، وقد استعملت المنهج الوصفي من خلال استبيان موجه إلى مسيري أندية القسم الممتاز، ومن أهم ما توصلت له هاته الدراسة هو وجود فروق في مصادر تمويل الأندية الذي تفسره بعدم استقرار المحيط الاجتماعي الاقتصادي، وكذلك نقص النصوص التطبيقية ونقص مداخيل الشبابيك في الملاعب والذي يترجم بالتسيير السيئ للملاعب وانخفاض اهتمام الجماهير.

2-الهدف العام من الدراسة :

- توضيح رسالة الاحتراف الرياضي بالمؤسسات الرياضية.
- تقديم اللوائح التنفيذية والتنظيمية العامة للاحتراف الرياضي بالمؤسسات الرياضية.
- معرفة مختلف التشريعات للاحتراف الرياضي بالمؤسسة الرياضية.
- التعرف على عقود التامين للأطراف الاحتراف الرياضي.
- معرفة دور عقود الاحتراف الرياضة الجزائرية بأركانها لتنظيم العلاقة بين أطراف العقد.
- معرفة دور الإعلام الرياضي ووسائله لترويج الاحتراف بالمؤسسة الرياضية.
- إدارة تنظيم عملية الاحتراف الرياضي.
- أهمية تسويق مختلف المنتوجات الرياضية لتحقيق أهداف الاحتراف بالمؤسسة الرياضية.
- استثمار وجلب المستثمرين في المجال الرياضي.
- مجال الخوصصة الكلية أو الجزئية للأندية الرياضية الجزائرية.

الأهمية العملية: إن دراستنا لهذا البحث تساعدنا على معرفة مدى أهمية الاحتراف الرياضي الجزائري وتكشف لنا مدى انعكاساتها على نتائج البطولات المحلية والمنافسات الدولية من خلال تغيير الأنظمة والتشريعات الرياضية الجزائرية، ومعرفة هل هناك فعلا صرامة في تطبيق القوانين التي لها صلة

بالاحتراف على أرض الواقع وفقا للبنود المنصوص عليها في التشريع الرياضي الجزائري، وهل تواجه الأندية صعوبة في تطبيق الاحتراف بنجاح وفقا للتشريع المعمول به.

وتكمن أهمية البحث في اعتبار الاحتراف الرياضي يرتبط بشروط العقد مع المؤسسة تطبيقا للقاعدة القانونية "العقد شريعة المتعاقدين"، ومدى تطبيق هذه الظاهرة على فلسفة المجتمعات الرأسمالية حرية المنافسة والاقتصاد.

كما تتبين أهمية هذه الدراسة في مدى تنظيم عملية الاحتراف التي تتطلب التطبيق والسعي إلى تحقيق وظيفة القانون في تحقيق التوازن بين المصالح الخاصة للمحترفين الرياضيين من ناحية وبين المصلحة العامة من ناحية أخرى تزويد الجهة الإدارية وجهاز الرياضة بالتقارير والمقترحات الكفيلة برفع مستوى الخدمات التي تقدمها الهيئات الأعضاء وتباشر مختلف الهيئات اختصاصاتها في إطار السياسة العامة لجهاز الرياضة مما يحقق التنسيق بين نشاط التسويق ونشاط الاتحادات المعنية باللاعبات الرياضية لترويج منتجاتها عبر مختلف وسائل الإعلام.

الأهمية العلمية: محاولة رفع مستوى كفاءتها منهجيا وموضوعيا على أساس أن الممارسة العلمية للبحث من شأنها تثري معارفنا وتمرننا على التحكم في الأدوات والأساليب المنهجية العلمية.

إثراء المكتبة العلمية بمرجع جيد قد يكون في يوم ما في متناول باحثين آخرين لإنجاز دراسات أخرى مكملة.

البحث الحقيقي مع إتباع خطة ومنهجية استراتيجية لمعرفة دوافع نجاح الحدث الرياضي.

3-التحديد الإجرائي للمفاهيم:

3-1-الاحتراف الرياضي: يعرفه **(قاموس لاروس، 1995، 826)**

هو مصطلح ينحدر من كلمة "حرفة" أي يمتهن، ويخص الشخص الذي يمارس حرفة ما في مستوى عالي مقابل أجر على ذلك ويؤديها بإتقان كبير.

كما يقصد به اكتساب أو طلب حرفة للكسب، والحرفة: كل ما اشتغل به الإنسان واشتهر به، فيقولون حرفة فلان كذا، يريدون دأبه، وهي بهذا ترادف كلمتي صنعة، وعمل.

3-2-القانون والتشريع الرياضي: وقد ذكر **(الخليلي حبيب ابراهيم ،2017 53)**

مجموعة القواعد القانونية العامة والمجردة التي تهدف الى تنظيم علاقة الأفراد والأشخاص داخل المجتمع والمقترنة بجزاء توقعه السلطة المختصة في حالة مخالفتها

إنّ القانون عبارة عن مجموعة من الأُسُس والقواعِد التي تحكُم المُجتمع وتعمل على تنظيمه، حيث إنّه لا يمكن للمُجتمع العيش بِنجاح إذا كان أفراده لا يخضعون لِقوانين تحكمهم، ويفعلون ما يروق لهم دون مُراعاة لواجباتهم وحقوقهم، فالقانون هو الذي يضع القواعِد التي تُحدّد حقوق الأفراد وواجباتِهم، ويضع الجزاء المُناسب في حال مُخالفة تلك القواعِد والأُسُس، ويُطبّق الجزاء من قِبل الحُكومة، حيث تتغير القواعد القانونيّة باستمرار؛ وذلك تبعاً لِلتطوُّرات والتغيُّرات التي تحدُث في المُجتمع، وفي المُجتمعات الدّيمقراطيّة يأتي في نصّ القانون أساليب لِتعديل القوانين غير عادِلة؛ وذلك لِأنّ العدالة من مبادئ القانون الأساسيّة

3-3-الاقتصاد الرياضي: عرفه (الشافعي حسن احمد 2006 17)

الرياضة تعتمد على الاقتصاد لتمويل مختلف الألعاب وهي وسيلة دعائية وإشهار وانتشار، وقد تعد سوقا دامج في مجال الإنتاج والتسويق الرياضي للمنتج والخدمات الرياضية، ويحتوي على مجالين:

1-مجال الممارسة بغرض زيادة قائمة الممارسين مع الاقتناع بأنها حق لكل إنسان من مواثيق اليونسكو 1978.

2-مجال البطولات والمنافسة الرياضية.

3-4-الهيئات الرياضية:(حسن احمد الشافعي 2000)

المؤسسات الرياضية المختلفة تحقق أهداف فلسفة المجتمع في مجال التربية البدنية و الرياضية وتتخلص هذه الفلسفة الرياضية في تدعيم مبدأ الهواية الرياضية، و الرياضة للجميع كحق لكل فرد في المجتمع و لذلك تقيم و تنشأ المؤسسات الرياضية لتحقيق هذا و حتى تدعم المواطن، تساعد في إعداده تربويا بصورة شاملة متكاملة في الجوانب البدنية، الاجتماعية و الثقافية، الاقتصادية، البدنية، و لهذا كأن الحكومة تريد أن تسعى لتحقيق الهدف التربوي و تربية المواطن تربية متكاملة بدون النظر إلى هدف الربح كهدف أساسي، و لكن هذا الهدف يأتي في مرحلة تالية متقدمة مع بدأ الاحتراف الرياضي.

4-الإجراءات المنهجية

4-1 الطريقة والأدوات: ويتم فيها ذكر العناصر التالية:

- **المنهج المتبع.** استخدمنا لسرد الحقائق المنهج الوصفي التحليلي حيث يهدف هذا المنهج إلى جمع البيانات لتقرير الحالات الفعلية للظواهر واختبار الفروض للإجابة عن الإشكالات المطروحة وفق معايير علمية دقيقة، حيث يعرف المنهج الوصفي "على أنه هو الطريقة التي يهم بها الباحثون في الحصول على معلومات وافية ودقيقة للتصور الواقع الاجتماعي **(القنجيلي، 1993، 75)**

الدراسة الاستطلاعية إن الهدف من الدراسة الاستطلاعية هو التأكد من ملائمة مكان الدراسة لموضوع البحث، ومدى الوصول إلى مصداقية وموضوعية البحث بالإضافة إلى مدى صلاحية الأداة المستعملة لجمع المعلومات حول موضوع البحث. من خلال الوصول إلى موضوع البحث الموضوعي في الحقائق، لذلك قمنا بدراسة ميدانية في المقرات الإدارية للهيئات الرياضية الجزائرية، نذكر منها: الاتحادات الرياضية لأغلب الرياضات سواءً كانت رياضات جماعية أو فردية ونخص الذكر الأندية الرياضية لكرة القدم المحترفة للقسم الوطني الأول والقسم الوطني الثاني، والرابطة الوطنية لكرة القدم بالإضافة إلى وزارة الشباب ووزارة الرياضة واللجنة الأولمبية الجزائرية (COA) ، و قمنا بتوزيع استمارات الاستبيان على بعض الأندية إرسالها عن طريق مجموعة من الأفراد العاملين في السلك الإداري لهاته الهيئات، ، كما أخذنا فكرة عامة عن أهم النقاط التي اعتمدنا عليها في بناء استمارة الاستبيان المؤيدة لموضوع البحث، والحصول على المعلومات والبيانات التي تخدم دراسة البحث من خلال بناء المؤسسة المحترفة، سياسة الاحتراف في كرة القدم الجزائرية، الموارد المالية المتاحة ضمن سياسة الحكومة ، بالإضافة على السياسة الاقتصادية لعملية الاحتراف من خلال الاستثمار، التسويق، الخوصصة، الدعاية، السبونسورينغ، ومن هذه الدراسة الميدانية استنتجنا عدة نقاط منها:

-التقرب من الواقع مدى تطبيق الاحتراف الرياضي لهذه الهيئات والإمكانيات المتاحة لتغطية حاجياتها ضمن تبني هذه الظاهرة والاستراتيجية الاقتصادية. معرفة الهياكل التنظيمية لتلك المؤسسات الرياضية ومكانتها القانونية والوظيفية ضمن ظاهرة الاحتراف الرياضي والرهانات المستقبلية ضمن ظاهرة الاحتراف. معرفة مدى البعد الاقتصادي لظاهرة الاحتراف الرياضي من خلال الإمكانيات المتاحة كالاستثمار، التسويق، الدعاية، السبونسورينغ، الخوصصة وهي كلها من أجل البحث عن مصادر التمويل من أجل تغطية حاجيات هذه الهيئات. معرفة طبيعة ونوع العقد المبرم ما بين اللاعب والنادي، المدرب والنادي، إن كان عقد عمل أو عقد مقاولة، وما هي مختلف المسؤوليات المنجرة على هذه العقود.

العينة وطرق اختيارها. إن العينة التي يجب أن تمثل المجتمع الأصلي تمثيلا حقيقيا، و أخذنا بعين الاعتبار كل الأندية الرياضية الجزائرية للقسم الوطني الأول والقسم الوطني الثاني لكرة القدم و بعض المسيرين في اللجنة الأولمبية الجزائرية و جل مسيري الاتحاديات الجزائرية و الرابطات الوطنية الجزائرية و بعض مسيري في وزارة السباب و الرياضة، حيث تضم فئة من عناصر المجتمع لهذا فيمكن

اعتبارها عينة طبقية من حيث الانتماء، و هذا تم بطريقة عشوائية و بكل موضوعية ابتعدا عن الدوافع الذاتية للحصول على نتائج ذات مصداقية و ثبات، بلغت عينة الدراسة 15 فرق من الرابطة الوطنية الأولى المحترفة و15 نوادي من الرابطة الوطنية الثانية المحترفة بمعدل مسيرين لكل ناد بالإضافة إلى 05 مسيري من وزارة الشباب والرياضة و05 عناصر من اللجنة الوطنية الأولمبية الجزائرية و10 مسير من كل الاتحاديات الجزائرية وعليه فعينة الدراسة عشوائية عنقودية قوامها 50 مسيرا ما يمثل 20 % من المجتمع الأصلي

-مجالات الدراسة.

المجال المكاني: انحصر المجال المكاني في هذا البحث على مستوى الإدارة المسيرة أو القائمة على العمل الإداري الاستراتيجي في الهيئات الرياضية الجزائرية بالدرجة الأولى على الأندية الرياضية الجزائرية لكرة القدم المحترفة القسم الوطني الأول و وزارة الشباب و الرياضة، الاتحاديات الرياضية الجزائرية اللجنة الأولمبية الجزائرية حيث تركزت الدراسة خصوصا على الأقسام الإدارية لهذه الهيئات الرياضية مع مختلف المسيرين و رؤسائها عن طريق تطبيق google forme و توزيع هذه الوثيقة عن طريق المنصات الالكترونية.

المجال الزماني: تم العمل عن طريق تطبيق google forme الموسم الرياضي 2020 – 2021 موازاة مع السنة المالية لهذه الهيئات الرياضية، إلا أن أغلب الأسئلة تركزت فيما يخص كمية و نوعية الأعمال المنجزة في إطار العمل الاستراتيجية التسويق الرياضي لهذه الهيئات الرياضية، حيث تم إنجاز هذا العمل بالجانب التطبيقي، قمنا بخطوات البحث التطبيقي بتوزيع استمارات الاستبيان توزيع هذه الوثيقة عن طريق المنصات الالكترونية الشخصية و المهنية لهاته الهيئات،

المجال البشري: قام الباحث بتوزيع استمارات الاستبيان على (50 مسير) من مسيري مختلف الهيئات الرياضية بمعدل (02) مسيرين لبعض الأندية الرياضية الجزائرية المحترفة لكرة القدم القسمين المحترفين الأول والثاني بمعدل (30 مسير) و (05) مسيرين لكل من وزارة الرياضة، (05) من أعضاء اللجنة الأولمبية الجزائرية، (10) من الاتحادات الرياضية الجزائرية بعد حذف الاستبيانات الناقصة والتي لم ترد لنا إلى هذا اليوم لتصل إلى 50 استبيان التي قمنا عليها هذه الدراسة.

-إجراءات الدراسة : تحديد المتغيرات اشتملت الدراسة على المتغيرات التالية :

المتغير المستقل: المتغير المستقل هو ظاهرة تطبيق نظام الاحتراف الرياضي في الجزائر.

المتغير التابع: في هذا البحث يشمل على البعد القانوني والتشريعي لظاهرة الاحتراف بالإضافة الى النظم الاقتصادية الذي يلعبه في ظاهرة الاحتراف من خلال عمليات التسويق، الاستثمار، الخوصصة، الرعاية، الدعاية، جلب موارد التمويل

الأداة: هي وسيلة الربط بين المتغير المستقل والمتغير التابع وتمثلت في هذا البحث في عملية إبرام عقود الاحتراف ما بين (النادي – اللاعب) و(النادي –المدرب) والالتزامات ما بين الطرفين.

الأدوات لجمع البيانات. استخدم لجمع المعلومات والبيانات الأدوات الاتية:

-تحليل اللوائح والقوانين المنظمة للمؤسسات الرياضية

-المقابلات الشخصية لبعض الخبراء المتخصصين في مجالات وموضوعات الدراسة قيد البحث

-الدراسات الاستطلاعية عن طريق توزيع هذه الوثيقة الاستبيان عن طريق المنصات الالكترونية الشخصية والمهنية لمسيري الهيئات الرياضية استمارة الاستبيان من تصميم الباحث تحت اشراف الخبراء والمختصين

-**الأسس العلمية للأداة:** استخدم الباحث عدة أنواع لحساب صدق الأداة منها:

1-صدق المحكمين (الصدق الظاهري): تم عرض الاستمارة بصورتها الأولية على الأساتذة المحكمين المختصين في مجال الإدارة والتسيير الرياضي من الناحية الإدارية، التجارية وحتى الاقتصادية من حاملي شهادة الدكتوراه والأساتذة وكان ذلك بالمقابل الشخصية التي أجراها الباحث للاستطلاع أرائهم حول ما يدور في الاستبيان من حيث: مدى وضوح الفقرات وهل هي مناسبة لكل محور؟ هل توجد فقرات تحت محور معين يمكن نقلها إلى محور أخر؟ هل توجد فقرات تحتاج إلى إعادة الصياغة؟ مدى ارتباط كل فقرة بالمحور نفسه؟ هل أفكار الاستبيان منظمة ومنسقة ومتسلسلة؟ هل الأسئلة الواردة في الاستبيان متصلة بموضوع الدراسة؟

الجدول 1: يمثل قائمة بأسماء أساتذة محكمين لأداة القياس.

الرقم	الاسم واللقب. الدرجة العلمية	الجامعة	مكان العمل	مجال التحكيم
01	د/ بن عكي رقية صونية	جامعة الجزائر 3	معهد التربية البدنية	أداة القياس ككل
02	ا.د/ بوزازوة مصطفى	جامعة الجزائر 2	قسم علم الاجتماع	أداة القياس ككل
03	ا.د/ دراجي كريمو	جامعة الجزائر 3	كلية العلوم الاقتصادية	أداة القياس ككل
04	ا.د/ يخلف عثمان	جامعة الجزائر 3	كلية العلوم الاقتصادية	أداة القياس ككل

المصدر: من اعداد الباحث (نتائج ssps 25)

1-ثبات أداة القياس: تم حساب درجة ثبات القياس باللجوء إلى طريقة التطبيق و إعادة التطبيق (Test-Retest) ، حيث طبقنا أداة القياس على عينة 50 مسيرا خلال (2020 – 2021) ، كما طبق هذا الاختبار على مجموعة ثم نعيد تطبيق نفس الاختبار مع نفس المجموعة و نقوم بدراسة العلاقة الارتباطية بين المجموعتين و بعد أسبوعين من التطبيق الأول ، و ترميز الاستمارات أعدنا التطبيق على نفس أفراد المجموعة و في نفس ظروف التطبيق الأول من حيث المكان و التوقيت ، هذا بعد معالجة النتائج المتحصل عليها بحساب معامل الارتباط البسيط الذي يعرف باسم ارتباط بيرسون العزومي، وبالنظر للقيم المجدولة عند مستوى الدلالة 0.01 و 0.05 تحصلنا على ما يلي :

الجدول 2: يمثل معامل الارتباط بيرسون بين الاختيار الأول والثاني لمحاور أداة القياس (ن=100).

المحاور	المتوسط الحسابي		الانحراف المعياري		معامل الارتباط	مستوى الدلالة
	الاختبار	إعادة الاختبار	الاختبار	إعادة الاختبار		
مختلف اللوائح والتشريعات التي تحدد ظاهرة الاحتراف الرياضي	22.30	21.35	1.59	1.53	0.537	0.05
عقد الاحتراف الرياضي من خلال العلاقة التعاقدية بين (اللاعب – النادي).	27	25.25	1.07	1.88	0.725	0.01
البعد الاقتصادي لعملية الاحتراف الرياضي عند لاعبي كرة القدم الجزائرية.	26.5	26.25	1.27	1.77	0.639	0.01
أداة القياس ككل	145.80	138.70	8.17	4.20	0.662	0.01

المصدر: من اعداد الباحث (نتائج ssps 25)

يبين الجدول رقم (02) أن قيمة معامل الارتباط للأداة القياس ككل قد بلغ (0.66) وهذه القيمة أعلى من القيمة المحددة لمعامل الارتباط بيرسون عند مستوى دلالة 0.01 و 0.05 ودرجة الحرية المساوية لـ 99 أن ن=هـ–1، هذا و تجدر الإشارة إلى أن كل المحاور كانت ثابتة حيث تراوحت معاملات ارتباطها بين (0537 – 0.725) و عليه في جميع المعلومات و تطبيقها على عينة الدراسة الأساسية.

مع العلم أن معامل الارتباط بيرسون الجدولية عند مستوى الدلالة 0.01 و 0.05 ودرجة الحرية المساوية لـ 100هو (0.54 – 0.84).

1-صدق ثبات أداة القياس : استخدم الباحث الصدق المنطقي بحساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول 3: يمثل معامل الارتباط لحساب ثبات أداة الدراسة ككل بمحاورها الثلاث والصدق المنطقي.

الإحصاءات / المحاور	معامل الارتباط	الصدق المنطقي
المحور الأول	0.737	0.73
المحور الثاني	0.725	0.85
المحور الثالث	0.639	0.79
أداة القياس ككل	0.662	0.81

المصدر: من اعداد الباحث (نتائج ssps 25)

تراوح الصدق المنطقي لمحاور أداة القياس بين (0.73 – 0.85) أما الصدق المنطقي للأداة ككل فبلغ 0.81 مما يدل على أن أداة القياس تتمتع بصدق منطقي عال في جميع محاورها الثلاث.

إذن ما يمكن فهمه حول الخصائص السيكومترية للأداة القياس، أنها كانت أداة واضحة ومفهومة لدى أفراد العينة الاستطلاعية سهلة الإجابة وتتمتع بثبات وصدق عاليين مما يؤكد لنا على فاعلية ونجاعة قياس بأهمية الخطة الإستراتيجية في عملية التسويق الرياضي للاستثمار بالهيئات الرياضية العملية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة.

1–الأدوات الإحصائية (ذكر للمعادلات المستخدمة والبرامج).

-قانون النسب المئوية :

قانون النسب المئوية هو مؤشر لدلالة الشكلية عن فرضيات البحث والتحليل نتائج إجابات المسيرين ورؤساء الأندية على المقترحات الموجودة ضمن الأسئلة ويمكن حساب النسب المئوية على النحو الأتي:

النسب المئوية: $(\frac{\text{عدد التكرارات}}{\text{العدد الكلي للعينة}}) \times 100$

-قانون كا^2(x^2) كاف تربيع :

يسمح هذا الاختبار في معرفة مدى وجود فروق فردية في إجابات المسيرين ورؤساء الأندية على الأسئلة الاستبيان الموجه لهم ويتم حسابه كالتالي:

$$\text{كا}^2 = \sum \frac{(\text{ت م} - \text{ت ن})^2}{\text{ت ن}}$$

ت م : التكرارات المشاهدة أو التجريبي.

ت ن: التكرارات النظرية أو المتوقع.

∑ : مجموع .

بعدما نبحث عن الاحتمال المتحصل عليه من خلال القراءة لجداول كا^2 درجة الحرية =03 أي (ن –3) عند نقطة أو درجة الخطأ المعياري α = 0.05.

درجة الحرية ن = هـ –1 (حيث هـ هو عدد الفئات أو الأعمدة) .

تحسب التكرارات النظرية كما يلي: **ت ن**= $\frac{(\text{مجموع الأعمدة} \times \text{مجموع الصفوف})}{\text{المجموع الكلي للعينة}}$

-إذا كان كا^2 المقروء أكبر من كا^2 النظري فالفرق معنوي.

-إذا كان كا^2 المقروء أصغر من كا^2 النظري فالفرق ليس معنوي.

4-2 عرض وتحليل النتائج:

المحور الأول: سياسة انتهاج الخطة الاستراتيجية التسويقية في المؤسسة الرياضية من الاستثمار الرياضي بالمؤسسة الرياضية.

السؤال الاول: هل تغيير التشريعات واللوائح من أهم متطلبات ظاهرة الاحتراف الرياضي عند أندية كرة القدم الجزائرية؟

الهدف من السؤال: هو معرفة أهم التشريعات واللوائح السائدة في التشريعات الرياضية من أجل تطبيق نظام احتراف رياضي مقنن.

الجدول 4: يمثل نتائج الخصائص التي تتطلبها الخطة الاستراتيجية في المؤسسة الرياضية.

المقترحات	موافق جدا		موافق		موافق نوعا ما		غير موافق		المجموع	
	ر	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر	%
1-وجود تشريعات رياضية التي تنظم العقود بين الأطراف: المدرب – اللاعب – النادي لتنفيذ الاحتراف.	18	%36	14	%28	13	%26	5	%10	50	%100
2-توفير التشريعات تنظم طريقة انتقال اللاعبين بين الأندية والاتحادات القارية.	20	%40	15	%30	7	%14	8	%16	50	%100
3-تكون الأندية الرياضية المحترفة مختصة في شكل شركات رياضية تجارية SSPA وفق التشريعات المعمول	24	%48	10	%20	12	%24	4	%8	50	%100
4-لسهولة تعديل اللوائح المعمول بها في الاتحادات لتشمل تطبيق إجراءات نظام الاحتراف الرياضي.	15	%30	12	%24	14	%28	9	%18	50	%100
5-تحديد النظام القانوني لعقود عمل اللاعبين لكرة القدم.	12	%24	16	%32	12	%24	10	%20	50	%100
6-هناك قوانين وتشريعات تحدد تطبيق متطلبات نظام الاحتراف منها قانون 05/13 مرسوم تنفيذي 263/06، 73/15، دفتر الأعباء ودفتر الشروط.	15	%30	10	%20	18	%36	7	%14	50	%100
7-تنفيذ عقود الانتقال الدولية مع عدم تعارضها معه	18	%36	12	%24	14	%28	6	%12	50	%100

اللوائح الاتحادات الرياضية الدولية										

المصدر: من اعداد الباحث (نتائج ssps 25)

من خلال نتائج أجوبة أراء وتوجهات مسيري ورؤساء الأندية الرياضية حول موضوع القوانين والتنظيمات الأندية لكرة القدم الجزائرية المحترفة وعدم تعارضها مع مختلف اللوائح والتشريعات التنفيذية الدولية، حيث تمثلت إجاباتهم ضمن المقترحات السابقة من السؤال رقم "01" كما هو مبين في الجدول أدناه رقم "05".

الجدول 5: يمثل نتائج الاختبار اللابارومتري ك^2(كاف تربيع)

	موافق جدا		موافق		موافق نوعا ما		غير موافق		المجموع		كا^2(×^{2})
	ر	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر	%	
القوانين والتنظيمات الاحتراف اللوائح التشريعية والتنفيذية	122	%34.86	89	%25.34	94	%26.86	49	%12.85	350	%100	16.89

المصدر: من اعداد الباحث (نتائج ssps 25)

التحليل الإحصائي: حسب النتائج المحصل عليها كما هو مبين في الجدول رقم "04" من خلال التحليل الإحصائي المذكور سابقا يمكن استنتاج أن هناك نسبة متفاوتة بين رؤساء ومسيري الأندية المحترفة لكرة القدم من حيث توجهاتهم وآرائهم حول موضوع مختلف القوانين والتشريعات تكون ضمن متطلبات تطبيق نظام الاحتراف الرياضي وأن لا تتعارض مع اللوائح التشريعية والتنفيذية للاتحادية الدولية FIFA حيث كانت نسبة 34.86% كانت الموافقة الجدية بالإصرار على هذا المفهوم حيث كانت نسبة المترددة في هذا المفهوم بنسبة 25.34%، ونسبة الموافقة بـ 26.86%، إلا أن هناك فئة ترى عكس ذلك بنسبة 12.85%.

تفسير الاحصائي: ومن خلال كل هذه الأرقام والنتائج نستنتج أن هناك النسبة التحتية لتطبيق نظام الاحتراف من خلال وجود تشريعات تنظم العقود المبرمة ما بين (النادي– الرياضي – المدرب) مع تحديد عقود الانتقالات وأن هذه الأندية تكون مهيكلة في شكل شركات تجارية SSPA مع تحديد مختلف القوانين التي تنظم نظام الاحتراف قانون 04/13، مرسوم تنفيذي 263/06،وكذا 73/15 وقرار وزاري رقم 2010 مع إمكانية تحديد القانون الذي ينظم عقود عمل اللاعبين مع سهولة تعديل هذه اللوائح وتنفيذ عقود الانتقال الدولي مع عدم تعارضه مع اللوائح الاتحادية الرياضية كرة القدم الدولية FIFA.

ومن خلال كل هذه المعطيات الإحصائية تبين لنا أن رؤساء المؤسسات الرياضية يختلفون في درجة موافقتهم حول مفهوم الاحتراف الرياضي باعتباره حتمية واقعية مفروضة على المجتمع الدولي الرياضي من خلال الاتحاديات الدولية والأنظمة التي تفرضها على الاتحاديات الوطنية بتطبيق مبادئ الاحتراف الوطني من خلال الرابطات الوطنية والاتحادات الوطنية ومدى تطبيق اللوائح التنظيمية والتشريعية الدولية.

المحور الثاني: عقود الاحتراف المبرمة بين أطراف العقد هي جوهر عملية تطبيق نظام الاحتراف من خلال الآثار القانونية الناتجة عنه.

السؤال الثاني: فيما تتمثل عقود الاحتراف الرياضي من منظور المشرع الرياضي الجزائري كنتيجة حتمية لتطبيق نظام الاحتراف في عالم الرياضة بصفة عامة وفي كرة القدم بصفة خاصة؟

الهدف من السؤال: هو معرفة طبيعة عقود الاحتراف من خلال الروابط العقدية التي تنشأ ما بين أطراف العقد (النادي –اللاعب – المدرب – الفني والمسير) من أجل تطبيق نظام الاحتراف الرياضي في الرياضة الجزائرية.

الجدول 6: يمثل أهمية تحديد الاستراتيجيات التسويقية الرياضية المختلفة

المقترحات	موافق جدا		موافق		موافق نوعا ما		غير موافق		المجموع	
	ر	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر	%
1-العقود الرياضية هي عبارة عن روابط عقدية ملزمة للطرفين جاءت نتيجة حتمية لتطبيق نظام الاحتراف في المجتمع الرياضي.	15	%30	17	%34	10	%20	8	%16	50	%100
2-عقد الاحتراف هو إلزام اللاعب بممارسة نشاط رياضي مربح يكون تحت إشراف أو توجيه النادي مقابل راتب شهري مع امتيازات مالية.	12	%24	20	%40	12	%24	6	%12	50	%100
3-عقود الرياضة تكون مصادق عليها من قبل الاتحاد الرياضي لكرة القدم لسماح للاعب في المشاركة في البطولات والمنافسات المحلية والدولية ضمن الالتزامات المحددة في العقد المبرم ما بين الطرفين.	10	%20	15	%30	15	%30	10	%20	50	%100
4-عقود الاحتراف ترتب إلزامات لكلا الطرفين حيث الأول ملزم بدفع راتب مالي مقابل إلزام اللاعب بالقيام بالتدريبات والمشاركة في المنافسة.	17	%34	20	%40	10	%20	3	%6	50	%100
5-العقود الرياضية الاحترافية تنشأ بمجرد إبرام العقد حيث يلتزم به الشخص بأداء عمل رياضي من أجل تحقيق الهدف الأساسي عند إبرام العقد.	10	%20	17	%34	14	%28	9	%18	50	%100

المصدر: من اعداد الباحث (نتائج ssps 25)

من خلال نتائج أجوبة رؤساء المؤسسات الرياضية المحترفة حول مفهوم عقود الاحتراف الرياضي من منظور المشرع الرياضي الجزائري هو نتيجة حتمية لتطبيق نظام الاحتراف في الرياضة عامة وكرة القدم بصفة خاصة لأن جوهر عقود الاحتراف هو العقد المبرم بين (النادي – اللاعب) والذي يحدد حقوق وواجبات لكل أطراف العقد.

الجدول 7: يمثل نتائج الاختبار اللاباروميتري ك^2(كاف تربيع)

	موافق جدا		موافق		موافق نوعا ما		غير موافق		المجموع		كا^2(×^{2})
	ر	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر	%	
طبيعة عقود الاحتراف الرياضي من منظور المشرع الرياضي الجزائري	64	%25.6	89	%35.6	61	%24.4	36	%14.4	300	%100	21.07

المصدر: من اعداد الباحث (نتائج ssps 25)

التحليل الإحصائي: حسب النتائج المستنتجة ضمن الجدول رقم"06" تبين لنا أن هناك فروق ذات دلالات إحصائية بين درجات الموافقة حول أراء وتوجهات نظر مسيري ورؤساء الهيئات الرياضية المحترفة حول الطبيعة القانونية التي تنظم عقود الاحتراف من خلال الروابط العقدية التي تنشأ بظهور العقد وأطراف العقد (النادي – اللاعب – المدرب – الفني والمسير)، من أجل تطبيق نظام الاحتراف الرياضي في الرياضة الجزائرية من خلال الصفة والمصلحة لأطراف العقد والمحل (هو موضوع العقد) السبب وكذلك ركن الرضا الذي يتمثل في توافق الإرادتين عن طريق القبول والإيجاب، ولتوضيح العلاقة أكثر لكل أطراف العلاقة التعاقدية لهم الصفة والمصلحة من أجل إبرام عقود الاحتراف، كذلك توفر ركن المحل هو الهدف العام من أجل إبرام عقد اللاعب عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية: ن=هـ–1 حيث ن=4، حيث قدرت قيمة كا^2(×^{2}) المحسوبة من الجدول بـ 21.07 وهي تعبر عن القيمة الأكبر من القيمة المجدولة في الجدول والتي قدرت بـ 9.49.

تفسير الاحصائي : من خلال التحليل الإحصائي للجدول المذكور أعلاه حيث تم استنتاج نسب متفاوتة بين مسيري ورؤساء الهيئات الرياضية المحترفة من حيث توجهات نظرهم وأراءهم حول معرفة طبيعة عقود الاحتراف الرياضي المبرمة بين (النادي – اللاعب – المدرب – الفني والمسير) والتي تنشأ بمجرد إبرام العقد، حيث لهذا العقد عدة أركان لابد من مراعاتها مع أطراف العقد بحيث توفر الصفة والمصلحة من أجل إنشاء التصرفات القانونية وبالتالي الحصول على مراكز قانونية، كذلك توفر ركن الرضا الذي يتمثل في القبول والإيجاب بين الطرفين والسبب والمحل وهو الهدف العام من أجل إبرام عقود الاحتراف حيث كانت نسبة بالموافقة الجدية التي قدر بـ 25.6% ودرجة الموافقة كانت بنسبة 35.6%، لكن هناك فئة معتبرة كانت مترددة في الموافقة بنسبة 24.4%، على عكس فئة ترى غير ذلك قدرت بنسبة 14.4%.

من خلال هذه النتائج المسجلة نستنتج أن هناك اتفاق متباين حول طبيعة عقود الاحتراف الرياضي من منظور المشرع الجزائري الرياضي من خلال العلاقة التعاقدية المبرمة ما بين أطراف العقد (اللاعب – النادي – المدرب – الفني والمسير) لأن العقد المبرم بين الطرفين لهم الصفة والمصلحة لكلا أطراف العقد (اللعب – النادي) التراضي حيث يترتب إلتزامات لكلا الطرفين، حيث الأول ملزم بدفع لكل أطراف العقد راتب مالي مقابل إلزام اللاعب بالقيام بالمشاركة في المنافسة والسبب والمحل الذي يتمثل في تحقيق الهدف الأساسي عند إبرام العقد حيث اللاعب ملزم بممارسة نشاط رياضي مربح يكون تحت إشراف وتوجيه النادي مقابل راتب شهري مع امتيازات مالية.

المحور الثالث: انتهاج سياسة الاحتراف الرياضي نموذج تطبيقي للاقتصاديات الرياضية في المنظومة الرياضية الجزائرية.

السؤال الثالث: فيما تتمثل الأهداف الاقتصادية من خلال تطبيق نظام الاحتراف الرياضي الجزائري بالمؤسسة الرياضية؟

الهدف من السؤال: هو معرفة رسالة الاحتراف بالمؤسسة الرياضية من خلال استثمار الفكر الاقتصادي لتحقيق أرباح مالية وزيادة رأس المال مع خلق تنافس رياضي من أجل زيادة مستوى الإنجاز والأداء الرياضي الذي يعمل على زيادة مصادر التمويل عن طريق انتهاج سياسة نظام الاحتراف الرياضي.

الجدول 8: يمثل طرح نتائج أنواع الصيغ الاستثمارية بالمؤسسة الرياضية

المقترحات	موافق جدا	موافق	موافق نوعا ما	غير موافق	المجموع

	ر	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر	%
1-جعل نظام الاحتراف مشروع اقتصاديا يزيد من رأسمال المؤسسة الرياضية.	25	%50	15	%30	8	%16	2	%4	50	%100
2-استفادت المؤسسات الرياضية من التجارب الاقتصادية والاستثمارية من نظام الاحتراف لزيادة رأس مال الشركة.	10	%20	18	%36	15	%30	7	%14	50	%100
3-تشجيع الشركات أو المؤسسات التجارية والاستثمارية لرعاية الفرق والبطولات المشارك فيها المحترفون.	15	%30	20	%40	10	%20	5	%10	50	%100
4-إنشاء بعض المصانع المنتجة للأدوات والملابس الرياضية من دخل الاحتراف.	18	%36	15	%30	14	%28	3	%6	50	%100
5-استثمار إعلانات الرعاية عن طريق إنشاء قنوات فضائية لخدمة الترويج لبعض الشركات لنظام الاحتراف ونشر فلسفة وأهداف المؤسسة الرياضية.	23	%46	10	%20	10	%20	7	%14	50	%100
6-وضع خطة تسويقية للاحتراف الرياضي بالمؤسسة الرياضية.	20	%40	15	%30	5	%10	10	%20	50	%100

المصدر: من اعداد الباحث (نتائج ssps 25)

من خلال نتائج أجوبة أراء وتوجهات مسيري ورؤساء المؤسسات الرياضية حول الهيئات الرياضية المحترفة لكرة القدم حول معرفة أهم الأهداف الاقتصادية من خلال تطبيق نظام الاحتراف الرياضي الجزائري بالمؤسسة الرياضية من خلال استثمار الفكر الرياضي الاقتصادي لتحقيق الأرباح المالية وزيادة رأس المال مع خلق تنافس رياضي من أجل زيادة مستوى الإنجاز والأداء الرياضي الذي يعمل على زيادةخطة تسويقية للاحتراف الرياضي بالمؤسسة الرياضية.

الجدول 9: يمثل نتائج الاختبار اللابارومتري ك^2(كاف تربيع)

	موافق جدا		موافق		موافق نوعا ما		غير موافق		المجموع		كا^2(×^{2})
	ر	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر	%	
الأهداف الاقتصادية عند تطبيق نظام الاحتراف الرياضي لدى المؤسسات الرياضية.	111	%37	93	%31	62	%20.67	34	%11.33	300	%100	23.99

المصدر: من اعداد الباحث (نتائج ssps 25)

التحليل الإحصائي: حسب النتائج المحصل عليها ضمن الجدول المذكور أعلاه من خلال إجابات وأراء توجهات نظر مسيري ورؤساء الهيئات الرياضية المحترفة من خلال معالجة موضوع الأهداف الاقتصادية لظاهرة الاحتراف الرياضي الجزائري بالمؤسسة الرياضية لتحقيق أرباح مالية وزيادة رأس المال مع خلق تنافس رياضي من أجل زيادة مستوى الانجاز والأداء الرياضي اللذان يعملان على زيادة مصادر التمويل عن طريق انتهاج سياسة نظام الاحتراف الرياضي، حيث اتضح لنا أن هناك فروق فردية

ذات دلالات إحصائية، والموافقة على الأهداف الاقتصادية من خلال تطبيق نظام الاحتراف الرياضي الجزائري عند مستوى عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية: ن=هـ-1، يستلزم ن=5 حيث كانت نتيجة
كا^2(×^{2}) = 23.99، وهي النسبة المحسوبة المتحصل عليها أكبر من القيمة المجدولة والتي تساوي 11.07.

التفسير الاحصائي: تباين في النتائج المحصل عليها لرؤساء ومسيري المؤسسات الرياضية في التعبير عن أرائهم وأفكارهم حول النسب المئوية لرؤساء المؤسسات الرياضية الموافقين بالجدية التامة على الفكر الاقتصادي بالمؤسسات الرياضية الاحترافية قد وصلت إلى 37% والموافقة بنسبة 31%، والتردد في الموافقة بنسبة 20.67%، والغير الموافقين على هذا الموضوع بنسبة 11.33%.
من خلال تحليل النتائج المحصل عليها نجد أن النسب الأكثر تعبيرا على مصداقية تعبر أن الأهداف الاقتصادية لنظام الاحتراف الرياضي الجزائري يزيد من رأسمال الشركة، يقوم على تشجيع الشركات أو المؤسسات الرياضية التجارية والاستثمارية برعاية الفرق، البطولات التي يشارك فيها المحترفون، يساهم في انتشار بعض المصانع المنتجة للأدوات الرياضية والملابس الرياضية، وانتشار إعلانات الرعاية عن طريق إنشاء قنوات فضائية لخدمة الترويج لبعض الشركات لنظام الاحتراف ونشر فلسفة وأهداف المؤسسة الرياضية كما يساعد على وضع خطة تسويقية للاحتراف الرياضي بالمؤسسة الرياضية.

4-3 مناقشة النتائج وتفسيرها:

مناقشة نتائج الفرضية الأولى: لتطبيق نظام الاحتراف الرياضي الجزائري لابد الأخذ بعين الاعتبار التشريعات الداخلية من قوانين، مراسيم رئاسية ومراسيم تنفيذية وقرارات من وزارة الشباب ووزارة الرياضة إلا أنها لا تتعارض مع اللوائح التشريعية والتنظيمية التي هي الأخرى حددت كيفيات تطبيق نظام الاحتراف والتي تتماشى في كل مكان وزمان ويستخلص هذا الجانب من المشكل المطروح في النقاط التالية:

1-وجود تشريعات ولوائح تنظم عقود الاحتراف بين (المدرب – النادي – اللاعب) كما يمكن تعديل هذه اللوائح وفق القوانين التي تعمل بها الاتحادات الوطنية لتسهيل تطبيق إجراءات نظام الاحتراف مع إمكانية هيكلة الشركات الرياضية في شكل SSPA، SSARL، SEURL، وفق التشريعات المعمول بها وتنفيذ عقود الانتقال الدولية بين (اللاعب – النادي) تكون ضمن تشريعات متفق عليها مسبقا تحدد الحقوق والواجبات لكل أطراف عقود الاحتراف. **(الحلواني احمد عبد الفتاح،1996،)**

2-إن الاحتراف الرياضي الجزائري له عدة أبعاد منها البعد الرياضي، البعد التنظيمي والبعد الاقتصادي للمؤسسة الرياضية التي تتجلى في عدة عمليات منها (التسويق، الاستثمار، الخوصصة، الدعاية، السبونسورينغ، البحث عن مصادر التمويل لتغطية نفقات هذه المؤسسات) بالإضافة إلى البعد المؤسساتي لهذه الشركات بحيث تكون في صيغة شركات تجارية المذكورة أعلاه، والتي تخضع إلى القانون التجاري لها بعد القانوني والعقدي للاحتراف من حيث إبرام عقود الاحتراف بين (النادي – اللاعب – المدرب – الفني والمسير).**(رقية،2015،ص156)**

3-لتطبيق نظام الاحتراف الرياضي لابد من وجود عدة متطلبات من أجل إنجاح هذه الظاهرة في ظل التطورات الحاصلة في الرياضة الحديثة مع إمكانية وجود تشريعات رياضية جديدة وتحديد آليات

ومكانيزمات في ظل العولمة الاقتصادية وكذا مساهمة الرياضة ودخولها في الدورة الاقتصادية الوطنية للبلاد. **(علوان إبراهيم،2000،)**

4-حيث العقد هو عبارة عن لائحة تشريعية جاءت لتنظم حياة الرياضي وفق عقد مبرم بينه وبين النادي من أجل تحسين وضع الاقتصادي والاجتماعي بحيث يحقق برامج التدريب والخطط طويلة المدى وتوفير مؤهلات لكل المستويات في المقابل الحصول على العائدات لأنها تعتبر مصدر رزقه (نعمان،2014).

5-يعمل الاحتراف على تعديل اللوائح والتشريعات الرياضية المعمول به مع إيجاد العلاقة القانونية التي تتمثل في إبرام العقود وتنظيمها في شكل عقود الاحتراف بين الأطراف (اللاعب – المدرب – النادي)، مع إمكانية تشكيل هيئة قانونية للنظر في النزاعات جراء تطبيق هذا النظام. **(د.حسن احمد الشافعي،2003، 267)**

6-جاء قانون 05/13 لتطبيق نظام الاحتراف ثم جاء المرسوم التنفيذي 264/06، 73/15 يحدد القوانين الأساسية النموذجية لإنشاء الشركات التجارية الرياضية المطبقة على النادي الرياضي المحترف، جاء قرار 2010 يحدد دفتر الأعباء الواجب اكتتابه من طرف الشركات والنوادي الرياضية المحترفة في نفس السنة، جاء قرار 2010 يحدد دفتر الشروط للأنشطة التابعة للشركة والنادي الرياضي من أجل تقديم وتحسين الخدمات المبرمة ضمن عقود التوريد، عقود الخدمات وعقود التأجير...الخ **(قانون 05/13)**.

7-لجأ المشرع الجزائري الرياضي إلى الأخذ والاقتباس من مختلف اللوائح التشريعية والتنظيمية الدولية ومن أهمها الاتحادات الدولية (الاتحاد الدولي لكرة القدم FIFA) الاتحادات الأوروبية (الاتحاد الأوروبي لكرة القدم UEFA)، وقواعد الاتحاد الإفريقي لكرة القدم وكذا لوائح الاتحاد العربي لكرة القدم، ولا ننسى كذلك القوانين والتشريعات المحلية لاسيما القانون المدني الجزائري في تحديد مفهوم العقود، والقانون التجاري الجزائري في إنشاء الشركات الرياضية الجزائرية.

مناقشة نتائج الفرضية الثانية: عقود الاحتراف هي جوهر عملية تطبيق نظام الاحتراف الرياضي من خلال العلاقة التعاقدية المبرمة ما بين (اللاعب – المدرب–النادي) إلا أن هناك ظهور عدة من العقود الاحتراف كالعقود الانتقال، عقود الإعارة، عقود تمثيل الشركات التجارية في الدعاية والإشهار عقود نقل الإعارة وعقود التأجير، إلا أن كل هذه العقود تختلف باختلاف المحل واختلاف أطراف العلاقة التعاقدية بشرط ألا تتعارض مع اللوائح التشريعية والتنظيمية للاتحاد الدولي لكرة القدم حيث يستخلص هذا الجانب من المشكل المطروح في النقاط التالية:

1-ضرورة إبرام عقود الاحتراف وتطبيق نظام الاحتراف الرياضي من خلال العقد المبرم ما بين (اللاعب – النادي – المدرب) حيث يعتبر عقد الاحتراف من عقود المقاولة كما أخذ به المشرع البلجيكي والسويسري وهناك من يرى بأن عقد الاحتراف من عقود العمل كما يراه المشرع المصري والسعودي وهو ما أخذ به المشرع الجزائري. **(محمد سليمان الأحمد ،2001، 19)**

2-ضمان إتباع الإجراءات التي نصت عليها اللوائح التشريعية والتنظيمية للاحتراف على المستوى المحلي والدولي وكذا تطبيق بنود العقد المبرم بين (اللاعب – النادي) والاستجابة الفورية لطلبات المؤسسة الرياضية مع عدم الإدلاء بأي حديث إعلامي في وسائل الإعلام مع بذل عناية من أجل تحقيق مصالح مشتركة.

(د. عبد المجيد الحكيم، 1967، 46)

3-أطراف العقد لهم الصفة والمصلحة (اللاعب – النادي) مع وجود شرطي المحل والسبب حيث يلتزم الأول بدفع راتب شهري في المقابل قيام اللاعب بالمشاركة في المنافسات والبطولات يبذل نشاط رياضي مريح أي الهدف الأساسي للعقد وهو تحقيق عائد مالي. **(د، سعيد محمد جبر،1984، 159-160)**

4-عقد الانتقال يظهر عند انقضاء العقد المبرم بين النادي واللاعب ويكون ضمن فترات محددة من خلال اللوائح التشريعية الدولية مع تطبيق القانون الذي اختاره أطراف العقد بشرط أن لا تتعارض مع اللوائح التشريعية والتنظيمية الرياضية الدولية كما يعتبر من عقود المعاوضة لأنه يحدد أجور اللاعبين وسعر اللاعبين المحترفين ووفي المقابل حصول المؤسسة الرياضية المحترفة على المعاوضة **(الأحمد،2005، ص194)**.

5-إن تحديد محل عقد الاحتراف يحدد بموافقة اللاعب ومنحه الحرية التامة في الانتقال واختيار النادي الذي له سمعة ومكانة ومستوى الأداء والمالي معتبر، كما يمكن اختيار مكان إبرام عقد الانتقال (النادي القديم أو النادي الجديد) بشرط ألا تتعارض مع اللوائح التشريعية والتنظيمية للاتحاد الدولي لكرة القدم **(GERALD SIMON,P217)**.

6-إن عقود الاحتراف متعددة منها عقود الانتقال (اللاعب –نادي أصلي– نادي جديد) عقود الإعارة من (ناد أصلي إلى ناد أخر) قصد استكمال البطولة المحترفة وعادة ما نراه في المرحلة الشتوية من البطولة بالإضافة إلى عقود نقل الإعارة أي ناد الثاني إلى ناد ثالث لكن بعد إخطار النادي الأصلي، بالإضافة إلى عقود الرعاية والتمثيل لأحد الشركات التجارية من أجل الترويج بمنتوجاتها وهناك عقود التأجير اللاعبين المحترفين، وكل هذه العقود تخضع إلى جملة من الشروط التي وضعها الاتحاد الدولي لكرة القدم FIFA.

(د، عبد الحميد الحفني، 1995 19)

7-عقود الانتقال وعقود الإعارة لا تتم إلا بعد إصدار شهادة التسجيل ثم الانتقال وفق لوائح الاتحاد الدولي وكلاهما تكون بإرادة وموافقة اللاعب لهما نفس المحل أي ممارسة العمل الرياضي المربح مقابل راتب شهري محدد ضمن العقد، إلا أن هناك اختلافات بين العقدين حيث عقد الانتقال يتم بانتهاء عقد الاحتراف أما عقد الإعارة أثناء سريان عقد الاحتراف وعقود الانتقال من العقود الفورية، أما عقود الإعارة من عقود المدة وكذلك يختلف بين أطراف العقد **(علي فيلالي،2013،ص53)**.

مناقشة نتائج الفرضية الثالثة: لجأت الهيئات الرياضية إلى إبرام عقود مع الشركات التجارية ذات طابع اقتصادي المتمثلة في عقود التمويل، السبونسورينغ، الاستثمار العام أو الخاص، الخوصصة الكلية أو الجزئية لأصول الشركة حيث تمثلت الإجابة على جزء من المشكل المطروح في النقاط التالية:

1-تسويق حقوق الدعاية والإعلانات من خلال الشركات الراعية للتظاهرات الرياضية أو تمثيلها محليا أو دوليا وتسويق حقوق البطولات والمباريات والمنافسات الدولية مع بيع حقوق البث التلفزيوني والإذاعي عن طريق مختلف الوكالات العالمية المتخصصة من أجل الهدف العام هو ترقية المستوى الرياضي وانتهاج سياسة اقتصادية بالدرجة الأولى. **(د. هدى حسن،2001،)**

2-الاستثمار في توظيف رأسمال الشركة عبر المشاريع والأنشطة الرياضية المحلية والدولية مع إمكانية تشجيع المستثمرين الخواص عن طريق الخوصصة الكلية أو الجزئية عند إبرام العقود مع الشركات

الرياضية من أجل تحقيق العائد والربح وتوفير السيولة النقدية اللازمة لتغطية البطولات والمنافسات الرياضية ومتطلبات العمل وعملية الإنتاج. **(د. عبد العزيز سمير،1997.)**

3-إبرام العقود التجارية منها عقد السبونسورينغ والرعاية والإشهار للشركات الرياضية، عقود الاستثمار، عقود الاحتراف ما بين (الأندية – اللاعبين المحترفين) وعقود الخوصصة الكلية أو الجزئية (عقود مقاولة، عقود التوريد، عقود التأجير طبقا لقرار 2010 ضمن دفتر الأعباء الشركات الرياضية التجارية مع الشركات التجارية الأخرى.

4-الدعاية والإشهار عن طريق برامج تلفزيونية، الإعلام المكتوب (الصحف – المجلات) وكذلك عن طريق الإنترنت ومن خلال منتوجات الأندية والجماهير (الأقمصة) أو منتجات الشركة أو استمرار الحركة الاولمبية.(THE OLYMPIC PARTNER (TOP **(كمال درويش و اخرون،2013،ص127)**

5-الاحتراف الرياضي له أهداف اقتصادية بالدرجة الأولى بزيادة رأس مال الشركة، تشجيع الشركات والمؤسسات الرياضية، التجارية والاستثمارية برعاية الفرق، البطولات وانتشار إعلانات الرعاية عبر قنوات فضائية لخدمة الترويج لنظام الاحتراف ونشر فلسفة وأهداف المؤسسة الرياضية مع وضع خطة تسويقية للاحتراف الرياضي. **(الشافعي. سيار،2009، 355)**

الخاتمة: الرياضة بوصفها نشاطا إنسانيا، يمكن أن يمارسها الفرد على سبيل الهواية كما يمكن أن يمارسها على سبيل الاحتراف، وفي هذه الحالة تعد الرياضة موردا ماليا أساسيا لمعيشة الشخص سواء كان شخصا طبيعيات يتمثل في اللاعب، أو شخصا معنويا يتمثل في النادي. فالاحتراف الرياضي كونه نظاما كاملا بمتطلباته ومتغيراته، فلا يمكن تجاهله في أي حال من الأحوال نظرا للوضع الذي آلت إليه الرياضة، إلا أن تطبيقه يخضع للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، فالإضافة إلى الجانب القانوني والتشريعي للاحتراف الرياضي، وإلى الجانب المدني والاجتماعي للرياضة، نجد الجانب الاقتصادي والمالي حيث أصبحت الرياضة جانبا أساسيا من النظام الإنتاجي في المجتمعات الحديثة وتعتمد عليها الدول المتقدمة في تحيق قيمة مضافة وعنصر أساسي في التنمية، سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية، وتسعى إلى بلورة سياسة اقتصادية تعتمد على الرياضة كأحد محددات الاستثمار البشري أو المادي، فلا يمكن الارتقاء بمستوى أي رياضة وتطور أي ناد إذا لكم تتوفر القدرة المالية لتحقيق أهدافه الذي يعتمد أساسا على عقود الاحتراف.

الاقتراحات والتوصيات: من خلال نتائج البحث يمكن أن نقترح ما يلي:

1-العناية التامة بالنوادي الجزائرية ككل والعمل واستراتيجية مرحلية ثابتة في ظل تطبيق الاحتراف وفق اللوائح والتشريعات المساعدة في النهوض بفكرة الاحتراف، لأن النوادي تعطي دعما ودفعا حقيقيا للوصول إلى منتخب وطني يمكن الاعتماد عليه خلال البطولات الإفريقية وكذلك العالمية.

2-مراجعة اللوائح التشريعية التي أصبحت لا تتماشى مع متطلبات العصر الحديث والتحولات العالمية في رياضة كرة القدم في ظل تطبيق الاحتراف.

3-الاعتماد على الخبراء المختصين في الاحتراف لتقديم استشارات إدارية، تخطيطية، قانونية في تسيير الأندية الرياضية لكرة القدم.

4-يجب أن تدار كرة القدم في ظل الاحتراف بالأندية والاتحاد بفكر اقتصادي واستثماري وتسويقي ناجح.

5-تسويق الألعاب الرياضية إعلاميا، وزيادة الوعي الرياضي لدى أفراد المجتمع من خلال عقد الندوات والمحاضرات، وتخصيص برامج رياضية لهذا الغرض.

6-إشراك القطاع الخاص في إدارة المشاريع الرياضية وتشجيع الاستثمار في الأندية الرياضية.

7-ضرورة هيكلة النوادي الرياضية الجزائرية على شكل شركات رياضية تجارية وتأخذ طابع اقتصادي SSPA، SEURL، SSARL.

8-ضرورة الاعتماد على عقود ما بين أطراف العقد في العلاقة (اللاعب – النادي – المدرب – المسير).

9-العمل على إيجاد وبيع اللاعبين خارج الاتحاد الوطني عن طريق عقود الاحتراف مع الأندية الأجنبية، عقود الإعارة، عقود نقل الإعارة إلى ناد أخر وعقود الانتقال، وبعض عقود المبرمة لترويج لمبيعات أو تقديم خدمات أو تشهير لعلامة تجارية ذات سمعة عالمية.

المراجع المستخدمة في البحث:

<u>الكتب:</u>

1-الشافعي_حسن احمد (2008) –نظام *مشروعات البناء–الملكية –التشغيل –نقل الملكية في التربية البدنية و الرياضة–ال –B.o.o.T* –دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر – الإسكندرية

2-د. عبد الحميد عثمان الحفني (سنة 2007): "*عقد احتراف لاعب كرة القدم* " الطبعة الأول –المكتبة العصرية للنشر والتوزيع – جمهورية مصر العربية

3-د. عبد الحميد عثمان الحفني (2007)، *عقد الاحتراف لاعب كرة القدم*، الطبعة الاولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع مصر،

4-د. عامر إبراهيم القنجيلي(1993)، *البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات*، بغداد، المستنصرية،

5-الشافعي_حسن احمد (2005) –*التمويل والتأجير التمويلي في التربية البدنية والرياضة*––دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر الإسكندرية

6-علي حافظ محمود(1990)، *مبادئ الاقتصاد الوصفي في المنظور الإسلامي*، دار الفكر العربي، القاهرة،

7-الشافعي_حسن احمد (2006) –*الاستثمار والتسويق الرياضي في التربية البدنية والرياضة*––دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر – الإسكندرية

8-الشافعي احمد حسن(2003)، *التشريعات، في التربية البدنية*، الجزء الأول والثاني، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، سيدي بشر، الإسكندرية مصر،

9-حسن احمد الشافعي(2003)، *الرياضة والقانون*، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر سيدي بشر، الإسكندرية

10-محمد سليمان الأحمد (2001)، *الوضع القانوني للعقود انتقال اللاعبين المحترفين*، الدار العلمية الدولية للنشروالتوزيع عمان الأردن

11-د. عبد المجيد الحكيم، (1967) *موجز في شرح القانون المدني العراقي*، مصادر الالتزام، شركة الطبع والنشر،

12-د سعيد محمد جبر، (1984)، *العقود التجارية وعمليات البنوك في المملكة العربية السعودية*، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض،

13-د، عبد الحميد الحفني(1995)، *عقد احتراف لاعب كرة القدم*، بحث ملحق بمجلة الحقوق الكويتية،

14–د. حسن واحمد الشافعي. د. عبد الرحمان احمد سيار، (2009)، *استراتيجية للاحتراف الرياضي بالمؤسسات الرياضية*، الطبعة الاولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر الإسكندرية، مصر

15–الصحن محمد فريد (1998) –*قراءات في إدارة التسويق*–الدار الجامعية –الشاطبي–الإسكندرية

16-حسن أحمد شافعي، (2000) –الخصخصة *الإدارية القانونية في التربية البدنية والرياضية*، الطبعة الأولى دار لدنيا الطباعة والنشر، مصر، ص13

17-د. عبد العزيز سمير، (1997)، *اقتصاديات الاستثمار، التمويل، التحليل المالي مدخل في التحليل واتخاذ القرارات*، مكتبة الاشعاع، الإسكندرية

18–د. محمد بلخير بأفضل، (2020)، عقد احتراف لاعب كرة القدم في التشريعات المقارنة، ثري فريندز الطباعة والنشر والتوزيع، المجموعة العلمية للطباعة والنشر وتنويع، الطبعة الأولى 2020، الجيزة ، مصر

19-ج , الساعدي,(2013)،عقد احتراف لاعب كرةالقدم في القانون العراقي دراسةمقارنة بالقوانين الفرنسية و السعودية ، جامعة النهرين، العراق

20-بن صاري ياسين،(2005)،عقد عمل محدد المدة،دراسة نظرية تطبيقية مقارنة، دارهومة،الجزائر

المجلّات والدوريات والصحف:

21-بورزامة داود، هاشمي يزيد (2022)، *واقع الأندية المحترفة في التسيير الإداري والمالي «بحث مسحي أجري على لاعبي وإداريين شباب الساورة*، مجلة تفوق في علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، المجلد07 العدد02، المركز الجامعي نور البشير البيض، الجزائر، الصفحات 419_431

22-اوسماعيل صفية، بن بعيود عزيز فراح(2022)، الإدارة الرياضية و دورها في الاحتراف الرياضي مجلة تفوق في علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، المجلد7 ، العدد 02 ، المركز الجامعي نور البشير البيض،الجزائرالصفحات432_ 449

رسائل الماجستير والدكتوراه:

23–الحلواني احمد عبد الفتاح (1996)، *فلسفة الاحتراف في كرة القدم وإمكانية تطبيقه في جمهورية مصر العربية* رسالة الماجستير كلية التربية الرياضية طنطا

24–د. هدى حسن، (2001)، واقع التسويق الرياضي بالبحرين، المجلة العلمية للتربية البدنية والرياضة، العدد20، جامعة الاسكندرية

25–علوان إبراهيم، (2000) *الضوابط الشرعية للممارسة الألعاب الرياضية واحترافها* رسالة دكتوراه جامعة الازهر القاهرة